الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد و التوازنات

تقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة

السداسي الأول لسنة 2016

ملاحظـــات

1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004)،
3) تبدأ السنة المالية في 1 جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة،
4) تعد البيانات على الأساس النقدي أي الاستخلاص بالنسبة للموارد و الدفع بالنسبة للنفقات،
5) لطلب المزيد من التوضيح يمكن الاتصال بـ :

السيدة **ابتسام بن علجية** Ibalgia@finances.tn

السيدة **ليلى القسنطيني** ksontinilaila@yahoo.fr

الإدارة العامة للموارد و التوازنات وزارة المالية القصبة تونس

الهاتف : 369 569 71

الفاكس : 681 575 71

الفـهـرس

المقـــدمـــة

موارد ميزانية الدولة

I. المداخيل الجبائية 8

II. المداخيل غير الجبائية 18

III. موارد الاقتراض و الخزينة 20

نفقات ميزانية الدولة

I. نفقـات التصـرف 24

II. نفقـات التنميـة و القروض 31

III. خدمة الدين العمومي 33

عجز ميزانية الدولة و تمويله

المقـدمـة

تميزت السداسية الأولى من سنة 2016 بوضعية اقتصادية هشة أثرت على التوازنات الكلية للبلاد بما في ذلك توازنات المالية العمومية. و من أهم الضغوطات التي مرت بها هذه المرحلة:

✓ على **المستوى الخارجي:**

- تواصل الأزمات السياسية و الأمنية و تنامي ظاهرة الإرهاب في بعض البلدان المجاورة و في منطقة الشرق الأوسط و في أوروبا مما أدى إلى انعكاسات متفاوتة على الآفاق الاقتصادية للمنطقة و للعالم ككلّ.
- تراجع السعر العالمي للنفط ليبلغ البرميل معدل 38 دولار إلى موفى السداسي الأول من السنة الجارية مقابل 58 خلال نفس الفترة من سنة 2015.
- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية.

✓ على **المستوى الداخلي:**

- تواصل الإعتصامات و الإضرابات و التحركات الاجتماعية،
- استقرار على مستوى الأوضاع الأمنية للبلاد،
- ارتفع نسق النمو من ثلاثية لأخرى (من 1% في الثلاثية الأولى الى 1.4% في الثلاثية الثانية) و بالتالي تحقيق نسبة نمو 1.2% في السداسي الأول من هذه السنة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة مقابل 2.5% مقدرة اوليا لكامل السنة،
- انخفاض هام لمؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في حدود 3.5% خلال السداسي الأول من سنة 2016 مقابل 5.5% في نفس الفترة من السنة السابقة،
- ارتفاع مؤشر الانتاج الصناعي ليبلغ 0.3% خلال السداسي الأول من سنة 2016 مقابل -1.3% في نفس الفترة من السنة السابقة،

- انخفاض قيمة الصادرات بـ1.3% مقارنة بالسداسي الأول من السنة السابقة، نتيجة لتراجع صادرات المنتجات الفلاحية بـ36% و تراجع صادرات قطاع الطاقة بـ50% بالرغم من تحسن صادرات قطاع الفسفاط و مشتقاته بـ94%. من جهة أخرى تراجع قيمة الواردات بـ1.5% مقارنة بالسداسي الأول من السنة السابقة نتيجة لتقلص واردات قطاع الطاقة بـ34% و كذلك المواد الفلاحية الأساسية بـ16% بالرغم من تحسن واردات قطاع المواد الأولية و الفسفاطية بـ20%.

⟸تسجيل عجز تجاري بـ6034 م د مقابل 6169 م د خلال السداسي الأول من سنة 2015، مع شبه استقرار في نسبة تغطية الواردات بالصادرات (70.3% مقابل 70.1%)،

⟸تسجيل عجز جاري بـ4682 م د أو 5.1% من الناتج الاجمالي المحلي مقابل 3945 م د أو 4.6% من الناتج الاجمالي المحلي خلال السداسي الأول من سنة 2015.

- تواصل ارتفاع معدل أسعار صرف أهم العملات الأجنبية كما يلي:

	الى موفى جوان 2014	الى موفى جوان 2015	الى موفى جوان 2016
الدولار	1.613	1.938	2.053
الأورو	2.211	2.164	2.291
الين الياباني	15.707	16.057	18.262

المقـدمـة

كل هذه العوامل الداخلية و الخارجية كان لها تأثير مباشر على المالية العمومية و بالتالي أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية الأولى من سنة 2016 الى:

- تطور الموارد الذاتية بـ7% (10900 م د مقابل 10160 م د خلال السداسي الأول من 2015)،
- ارتفاع النفقات دون اعتبار أصل الدين بـ24% (12665 م د مقابل 10248 م د خلال السداسي الأول من 2015)،
- تسجيل عجز للميزانية في حدود 2231 م د مقابل 186 م د خلال السداسي الأول من 2015،
- بلوغ حجم الدين العمومي 52209 م د مقابل 41711 م د خلال السداسي الأول من 2015.

المقـدمـة

و يحوصل الجدول التالي تطور توازن ميزانية الدولة :

	2014		2015		2016	
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
الموارد الذاتية	**9 927**	**20 360**	**10 160**	**20 161**	**22 656**	**10 900**	**48.1%**
المداخيل الجبائية	9 063	18 674	9 275	18 487	20 600	9 283	45.1%
المداخيل غير الجبائية	863	1 687	884	1 673	2 056	1 618	78.7%
موارد الإقتراض والخزينة	**1 205**	**6 957**	**1 465**	**6 701**	**6 594**	**3 189**	**48.4%**
مجموع الموارد	**11 132**	**27 318**	**11 624**	**26 862**	**29 250**	**14 089**	**48.2%**
نفقات التّصرف	**7 663**	**17 285**	**7 768**	**17 228**	**18 620**	**9 175**	**49.3%**
الأجور	5 291	10 541	5 754	11 581	13 000	6 805	52.3%
وسائل المصالح	491	943	548	1 046	1 055	541	51.3%
لتّدخلات و التحويلات	1 881	5 801	1 465	4 600	4 317	1 830	42.4%
نفقات التصرف الطّارئة					248		
نفقات التّنمية	**1 050**	**4 792**	**1 523**	**4 799**	**5 401**	**2 304**	**42.7%**
الإستثمارات المباشرة	560	1 634	749	2 356	2 590	1 247	48.2%
التمويل العمومي	238	2 163	418	1 407	1 545	549	35.5%
تدخلات أخرى	252	996	355	1 036	1 116	509	45.6%
نفقات التّنمية الطارئة					150		
القروض	**159**	**376**	**75**	**222**	**100**	**136**	**135.5%**
خدمة الدين العمومي	**2 259**	**4 865**	**2 258**	**4 613**	**5 130**	**2 473**	**48.2%**
مجموع النّفقـــات	**11 132**	**27 318**	**11 624**	**26 862**	**29 250**	**14 089**	**48.2%**
عجز الميزانية (دون اعبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية و المصادرة)	**286**	**-4 074**	**-186**	**-4 094**	**-3 664**	**-2 231**	**60.9%**
النسبة من الناتج		**-5.0%**		**-4.8%**	**-4.8%**		

موارد ميزانية الدولة

بلغت موارد ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2016 حوالي 14089 م د مقابل 11624 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ2465 م د أو 21% و تهم هذه الزيادة الموارد الذاتية لحد 741 م د أو 7% و موارد الاقتراض و الخزينة لحد 1724 م د أو 118%.

هيكلة و تطور موارد ميزانية الدولة

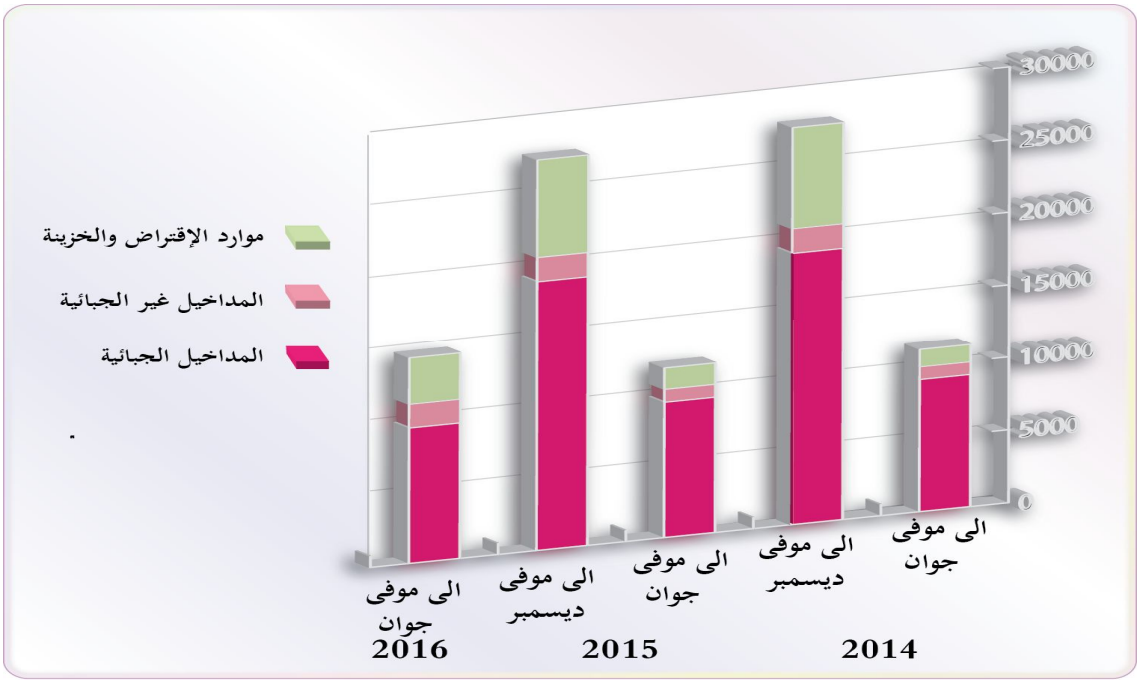

مع الإشارة إلى تراجع مناب الموارد الذاتية من جملة الموارد إلى 77% خلال السداسي الأول من 2016 مقابل 87% خلال نفس الفترة من 2015 و 89% خلال نفس الفترة من 2014 و77% مقدرة.

و قد شهدت المداخيل الذاتية تطورا بـ7% و هويعد دون المستوى المقدر في إطار قانون المالية لسنة 2016 (12%). و يعود هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع المداخيل غير الجبائية بـ83% بالعلاقة مع التفويت في لزمة الجيل الرابع للهاتف الجوال 4G (431 م د). في حين سجلت المداخيل الجبائية ارتفاعا بـ0.1% مقابل 11% مقدرة لكامل السنة.

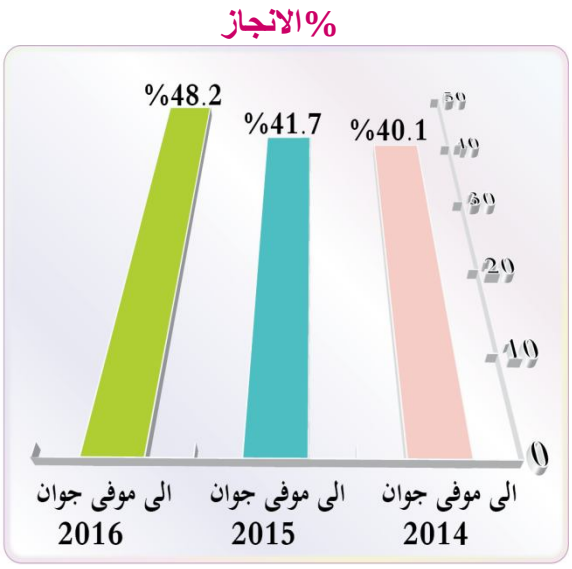

و مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2016 سجلت موارد ميزانية الدولة خلال السداسي الأول نسبة انجاز في حدود 48% مقابل نسبة انجاز في حدود 42% في السداسي الأول من سنة 2015 مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

I. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية 9283 م د إلى موفى جوان 2016 مقابل 9275 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة طفيفة بـ7 م د أو 0.1% ،كنتيجة للزيادة في الأداءات والمعاليم غير المباشرة بـ196 م د من جهة و تراجع في الأداءات المباشرة بـ189 م د، و هو نسق دون المستوى المقدر بقانون المالية الأصلي (11%).

و يعود ذلك بالأساس إلى العوامل التالية:

- **انخفاض نسق النمو،**
- **تراجع سعر النفط** في الأسواق العالمية خلال السداسي الأول من سنة 2016 ليبلغ معدل 38 دولار للبرميل مقابل 58 دولار في نفس الفترة من السنة الفارطة و 55 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2016. و قد ساهم هذا التراجع في انخفاض صادرات قطاع الطاقة بـ50% و وارداتها بـ34% من جهة و تراجع الضريبة على الشركات البترولية من جهة أخرى،
- **انخفاض قيمة الواردات** بـ1.5% مما أدى الى انخفاض في مداخيل المعاليم الديوانية بحوالي 15%.

1. الأداءات المباشرة

سجلت المداخيل المتأتية من الأداءات المباشرة في موفى جوان 2016 تراجعا بـ189 م د أو 5% بالمقارنة مع النتائج المسجلة في موفى جوان 2015 (3838 م د مقابل 4027 م د).

- **الضريبة على الدخل:**

سجلت الضريبة على الدخل زيادة بـ576 م د أو 24% خلال السداسي الأول من 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة (2953 م د مقابل 2378 م د) تهم بالأساس التسبقات على الخصم من المورد بـ595 م د أو 27% و التي تتأتى أساسا من:

- الضريبة على المرتبات و الأجور بـ 281 م د أو 16% بالعلاقة مع الزيادة في الأجور و تفعيل الاتفاقيات السابقة بالاضافة الى الترقيات الاستثنائية لفائدة الأساتذة والمعلمين. و تمثل الضريبة على المرتبات و الأجور 70% من مجموع الضريبة على الدخل و 54% من مجموع الأداءات المباشرة مقابل 75% و 44% في نفس الفترة من السنة السابقة،
- الخصم من المورد بنسبة 1.5% على الصفقات بـ151 م د،
- الخصم من المورد بعنوان الأتعاب و العمولات و أجور الوساطة و كذلك مكافآت الأنشطة غير التجارية بـ98 م د،
- الخصم من المورد على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بـ48 م د.

- **الضريبة على الشركات:**

سجلت المداخيل المتأتية من الضريبة الموظفة على الشركات تراجعا بـ764 م د أو 46% نتيجة لتراجع الجباية على الشركات البترولية بـ378 م د أو 65% بالعلاقة مع تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية و انخفاض الإنتاج، من جهة، و تراجع مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ387 م د أو 36% مرده أساسا ضعف مستويات النمو المسجلة في سنة 2015 (0.8%) و تواصل تدهور قيمة العملة التونسية من جهة أخرى.

مع الإشارة إلى أن المداخيل المتأتية من الأداءات المباشرة إلى موفى شهر جوان 2015 تتضمن استخلاص **جباية استثنائية** لحد **108 م د** بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية مقابل **3** م د في موفى جوان 2016.

و دون اعتبار هذه الجباية الاستثنائية تتراجع الاستخلاصات المتأتية من الأداءات المباشرة بـ2%.

هيكلة و تطور الأداءات المباشرة

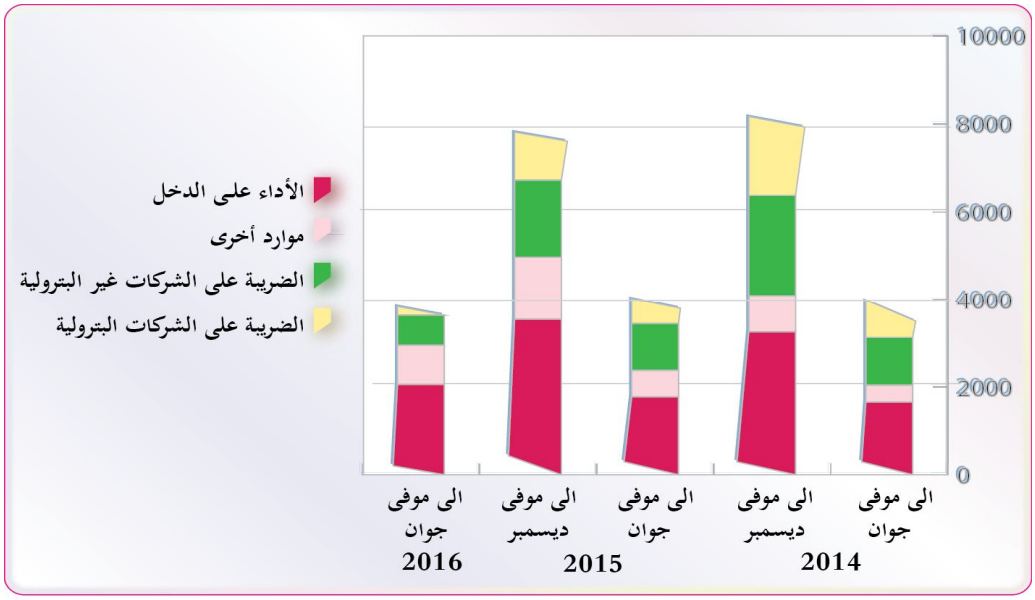

و بالرجوع إلى قانون المالية الأصلي لسنة 2016 بلغت نسبة الانجاز في موفى جوان 2016 حوالي 44% للأداءات المباشرة، 55% للأداء على الدخل و 26% للضريبة على الشركات.

و يعود هذا التباين بين الإنجازات و التقديرات الى تراجع معدل سعر برميل النفط و تدهور قيمة الدينار التونسي عند الانجازات بالمقارنة مع التقديرات (38 دولار و 2.161 دينار مقابل 55 و 1.970).

%الانجاز

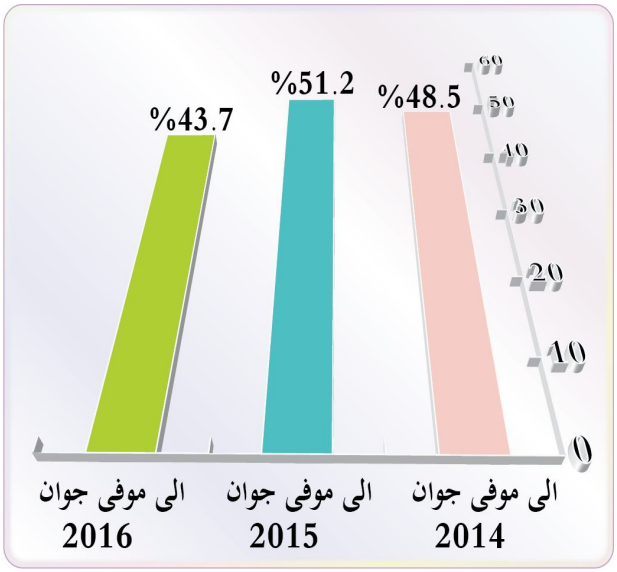

2. الأداءات و المعاليم غير المباشرة

بلغت جملة مداخيل الأداءات و المعاليم غير المباشرة في موفى جوان 2016 ما قدره 5445 م د مقابل 5249 م د في موفى جوان 2015 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ196 م د أو 4% و هي نسبة دون النسبة المقدرة في اطار قانون المالية لسنة 2016 (10%).

نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع بـ323 م د أو 15% على مستوى مداخيل النظام الديواني ونقص بـ127 م د أو 4% على مستوى مداخيل النظام الداخلي.

و يحوصل الجدول الموالي توزيع الأداءات غير المباشرة حسب النظام و الأداء:

	نظام داخلي	نظام ديواني	المجموع
المعاليم الديوانية		321	321
الأداء على القيمة المضافة	1078	1364	2442
معلوم الإستهلاك	410	653	1063
أداءات ومعاليم مختلفة	1490	130	1620
المجموع	**2978**	**2467**	**5445**

هيكلة و تطور الأداءات و المعاليم غير المباشرة

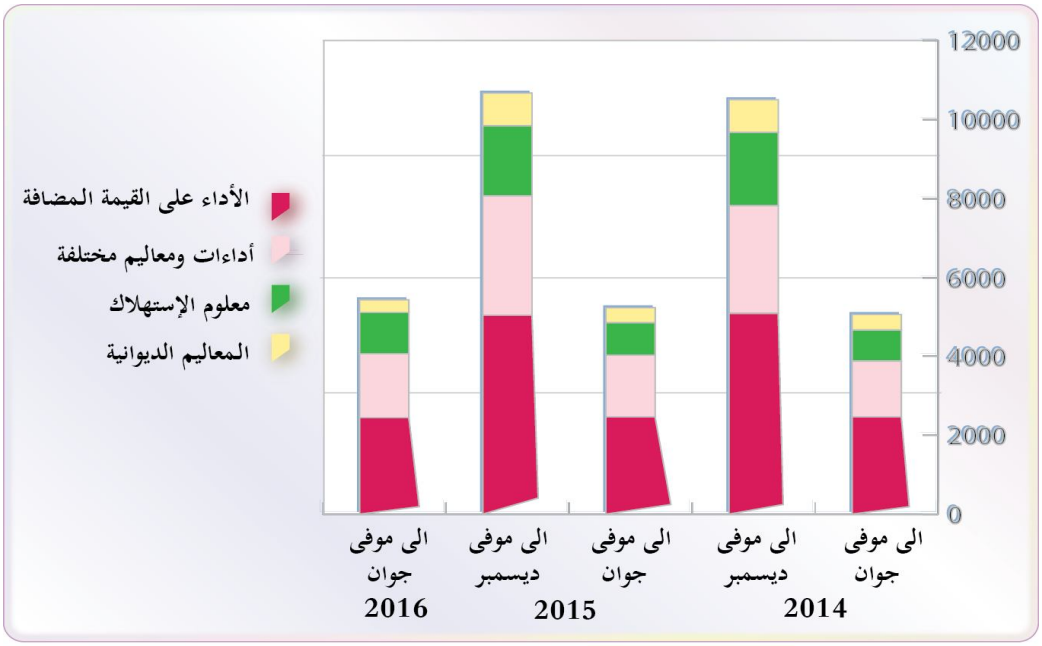

❖ المعاليم الديوانية

بلغ مردود المعاليم الديوانية باعتبار الأتاوة على الخدمات الديوانية في موفى جوان 2016 حوالي 321 م د مقابل 379 م د في موفى جوان 2015 أي انخفاض بـ59 م د أو 15% ويعزى هذا الانخفاض الى التخفيض في نسب المعاليم الديوانية من جهة و إلى تراجع واردات السلع بـ1.5% من جهة أخرى و ذلك نتيجة لتراجع واردات قطاع الطاقة بـ34 %و واردات المواد الفلاحية الأساسية بـ16% بالعلاقة مع تراجع الأسعار العالمية للنفط الخام و المواد الأساسية و في المقابل ارتفعت واردات المواد الأولية و الفسفاطية بحوالي 20% و المواد الاستهلاكية غير الأساسية بـ9%.

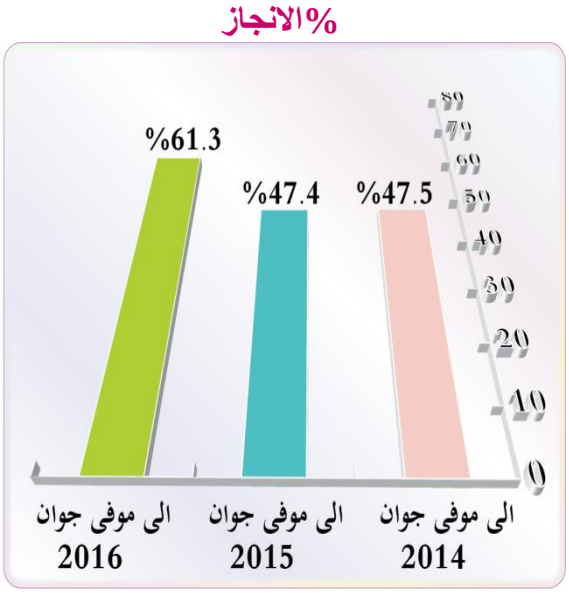

بالرغم من تراجعها بالمقارنة مع النتائج المسجلة في نفس الفترة من السنة السابقة سجلت المداخيل المتأتية من المعاليم الديوانية في موفى جوان 2016 نسبة انجاز حوالي 61% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية لسنة 2016 مقابل نسبة نظرية تقدر بـ50%.

❖ الأداء على القيمة المضافة

بلغت الاستخلاصات بعنوان الأداء على القيمة المضافة في موفى جوان 2016 حوالي 2442 م د مقابل 2462 م د في موفى جوان 2015 مسجلة بذلك انخفاضا بـ20 م د أو 1% وهي نسبة دون المتوقع حيث قدر تطور مردود الأداء على القيمة المضافة في قانون المالية لسنة 2016 بـ13% باعتبار مردود الاجراءات المدرجة بقانون المالية لسنة 2016 الرامية لتوسيع قاعدة الأداء على القيمة المضافة من خلال إدراج جملة من المواد.

و قد تميزت هذه الاستخلاصات بـ:

- ✓ ارتفاع الأداء على القيمة المضافة الموظف على التوريد بـ157 م د أو 13% بالرغم من تراجع نسق الواردات،
- ✓ تراجع نسق استخلاصات النظام الداخلي بـ177 م د أو 14% يهم بالخصوص التسبقة على الصفقات بـ43 م د (من 210 م د إلى 167 م د) ، توزيع المنتجات البترولية بـ40 م د (من 241 م د إلى 201 م د) ، الاتصالات بـ24 م د (من 78 م د إلى 54 م د) ، التبغ بـ10 م د (من 15 م د إلى 5 م د) و القطاع السياحي بـ9 م د (من 17 م د إلى 8 م د).

هيكلة و تطور الأداء على القيمة المظافة (نظام داخلي)

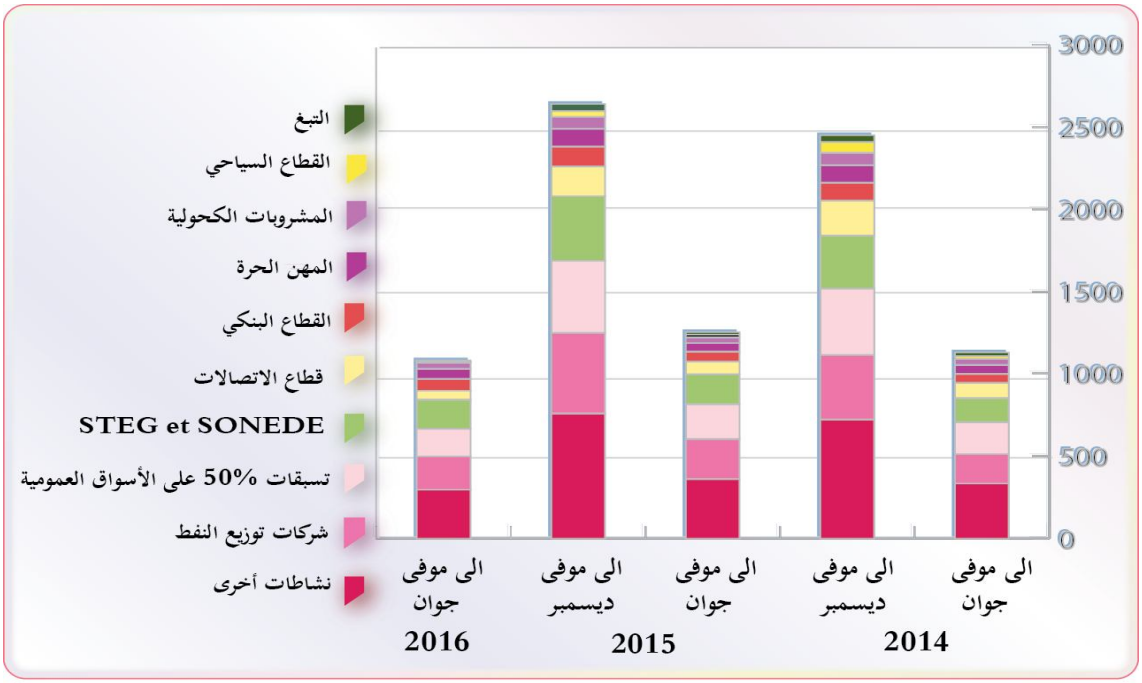

و تجدر الإشارة أنه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تم التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظف على القطاع السياحي (من 12% إلي 6%).

✓ تطور بعض المؤشرات

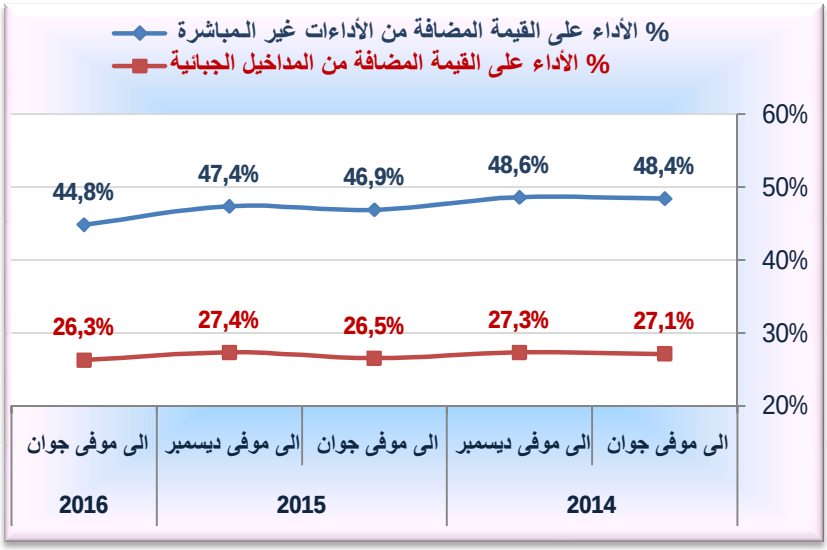

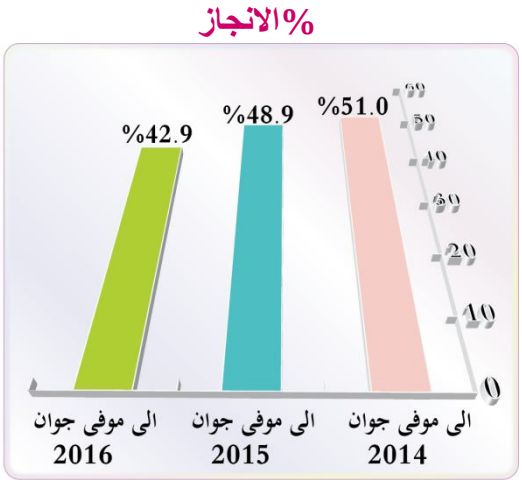

تميزت استخلاصات الأداء على القيمة المضافة بتحقيق نسبة انجاز في حدود 43% مقابل 49% خلال السداسي الأول من سنة 2015 و 51% خلال السداسي الأول من سنة 2014.

❖ المعلوم على الإستهلاك

بلغ مردود المعلوم على الاستهلاك في موفى جوان 2016 ما قدره 1063 م د مقابل 847 م د في موفى جوان 2015 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ216 م د نتج أساسا عن ارتفاع مداخيل المنتجات النفطية بـ147 م د (من 154 م د الى301 م د) و التبغ بـ97 م د (من 310 م د الى 407 م د).

و يتأتى مردود المعلوم على الاستهلاك لحد 39% من الاستخلاصات الموظفة عند التوريد و 61% من الاستخلاصات بالسوق الداخلية.

هيكلة و تطور المعلوم على الاستهلاك

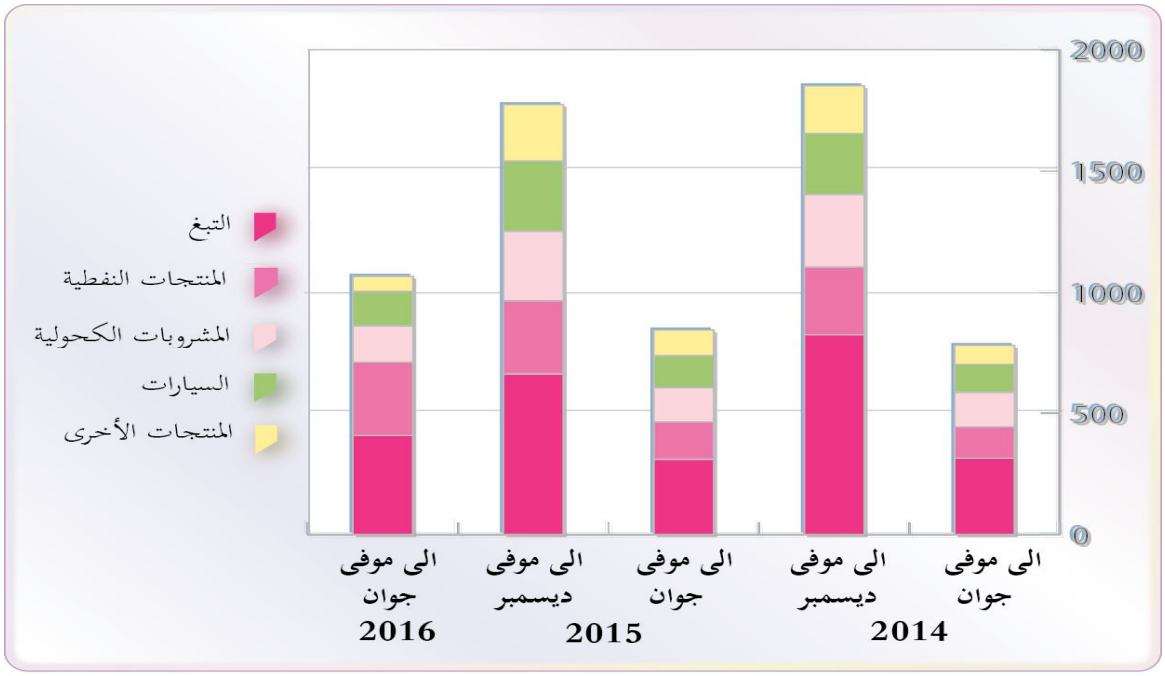

%الانجاز

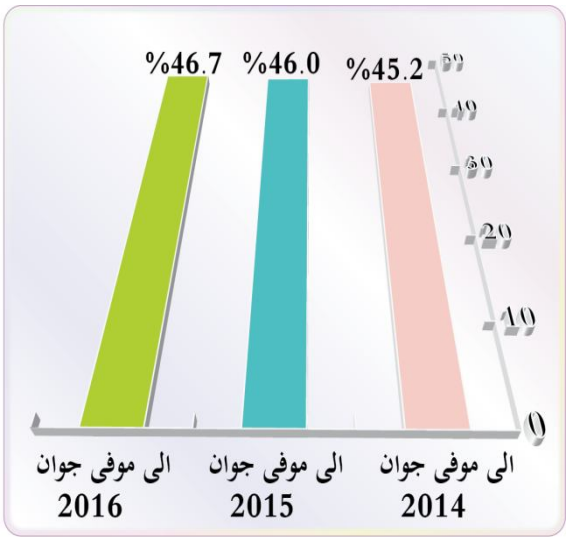

و بالرجوع إلى قانون المالية الأصلي لسنة 2016 شهد المعلوم على الإستهلاك الى موفى جوان 2016 نسبة انجاز بـ47%.

❖ أداءات و معاليم مختلفة

شهدت المداخيل المتأتية من المعاليم المختلفة باعتبار المعاليم الموظفة لفائدة حسابات الخزينة تطورا بـ4% في موفى جوان 2016 مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى جوان 2015 أي ما يعادل 59 م د يهم أساسا:

- مساهمة عن التبغ لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل: 23 م د (من 209 م د إلى 232 م د)،
- اقتطاع عن توريد الخضر و الفواكه الجافة لفائدة صندوق التعويض: 13 م د (من 11 م د إلى 24 م د)،
- مساهمة الأجراء لفائدة صندوق النهوض بالسكن: 12 م د (من 96 م د إلى 108 م د)،
- معلوم المحافظة على البيئة لفائدة صندوق مقاومة التلوث: 11 م د (من 64 م د إلى 75 م د).

	2014		2015		2016		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
المعاليم الموظفة لحسابات الخزينة	745	630	779	1 600	1 808	826	45.7%
معاليم أخرى	670	2 092	782	1 416	1 517	794	52.3%
الجملة	**1 416**	**2 721**	**1 561**	**3 016**	**3 325**	**1 620**	**48.7%**

II. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية الى موفى جوان 2016 حوالي 1618 م د مقابل 884 م د في نفس الفترة من السنة الفارطة أي زيادة بحوالي 734 م د أو 83% متأتية أساسا من:

- ✓ التفويت في لزمة الجيل الرابع 4G للاتصالات: 431 م د،
- ✓ تسجيل مداخيل تخصيص: 397 م د متأتية من تحويل القسط الأخير من مداخيل تخصيص اتصالات تونس،
- ✓ ارتفاع الأتاوة الموظفة على عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي: 84 م د،
- ✓ تسجيل مداخيل مصادرة: 70 م د،
- ✓ تراجع عائدات المساهمات: 130 م د،
- ✓ تراجع الهبات الخارجية: 97 م د،

	2014		2015			2016	
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
مداخيل النفط			0	150	354		
مداخيل عبور أنبوب الغاز	92	122	18	38	169	102	60.5%
عائدات المساهمات	393	503	363	430	496	233	46.9%
هبات خارجية	1	370	97	292	150		
مداخيل التخصيص		0				397	
إستخلاص أصل القروض	84	133	79	149	160	79	49.6%
مداخيل المصادرة	0	96		70	200	70	35.0%
مداخيل أخرى	295	462	327	544	527	736	139.7%
منها:							
التفويت في G4						431	
الجملة	**863**	**1 687**	**884**	**1 673**	**2 056**	**1 618**	**78.7%**

و تجدر الإشارة إلى أن النتائج الوقتية المتعلقة بتسويق النفط لحساب الدولة من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بلغت حوالي 138 م د إلى موفى جوان 2016 و لم تتمكن المؤسسة المذكورة من دفع أي مبلغ بهذا العنوان لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية نظرا للصعوبات التي تشهدها على مستوى الخزينة بالعلاقة مع عدم تسوية كل من الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الشركة التونسية لصناعة التكرير للمتخلدات التي على ذمتها.

و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية لسنة 2016 (354 م د)، سجلت مداخيل النفط نسبة انجاز في حدود 39% و يعزى ذلك الى انخفاض حجم الانتاج الوطني من النفط الخام و تراجع معدل سعر برميل النفط بالسوق العالمية بحوالي 17 دولار (38 دولار مسجلة عوضا عن 55 دولار للبرميل مقدرة).

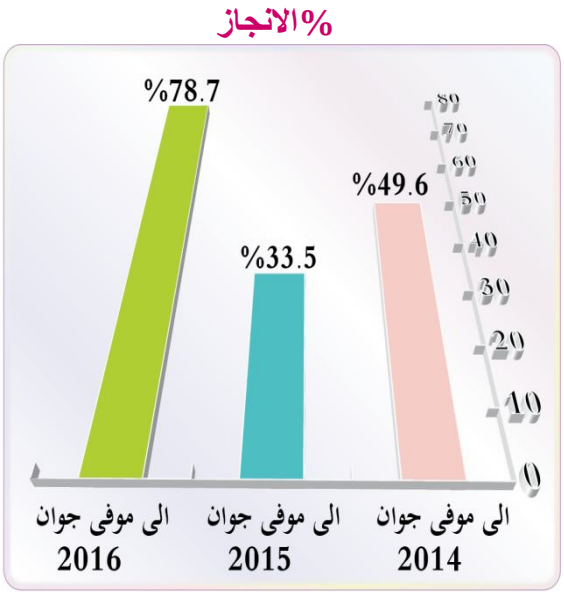

و بالرجوع الى قانون المالية الأصلي لسنة 2016، شهدت المداخيل غير الجبائية نسبة انجاز في حدود 79% في موفى جوان 2016 و ذلك باعتبار مداخيل التخصيص و مداخيل التفويت في لزمة الجيل الرابع و التي بلغت نتائجها على التوالي 397 م د و 431 م د في موفى جوان 2016 و التي لم يقع ادراجها ضمن تقديرات قانون المالية الأصلي.

III. موارد الاقتراض و الخزينة

تم تعبئة موارد اقتراض و خزينة في حدود 3189 م د في موفى جوان 2016 مقابل 1465 م د في موفى جوان 2015 أي أنها ارتفعت بـ 1724 م د أو 118% .

و تتوزع هذه الموارد كما يلي:

	2014		2015			2016	
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
الاقتراض الداخلي	**2 245**	**3 268**	**860**	**2 382**	**2 000**	**1 667**	**83.3%**
الا قتراض فوق السنة	2 245	3 268	860	2 382	2 000	1 667	83.3%
رقاع الخزينة 52 اسبوع	91	181	130	155	200	25	12.5%
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1 153	2 067	704	2 189	1 800	1 637	90.9%
رقاع الخزينة قصاصة صفر	1	1					
الاكتتاب الوطني	959	959		0			
اقتناء معدات عسكرية	41	61	26	39		5	
الاقتراض الخارجي	**469**	**3 625**	**531**	**4 993**	**4 594**	**1 085**	**23.6%**
سحوبات على القروض الخارجية لفائدة الميزانية	357	3 030	(1) 298	4 321	2 977	(2)754	25.3%
القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة	100	470	208	494	517	230	44.5%
القروض الخارجية المعاد إقراضها للمؤسسات العمومية	13	125	25	178	100	101	100.8%
الصكوك الإسلامية		0			1 000		
جملة موارد الاقتراض	2 714	6 893	1 390	7 375	6 594	2 752	41.7%
ايداعات الخزينة	-1 509	65	74	-674		437	
جملة موارد الاقتراض و الخزينة	**1 205**	**6 957**	**1 465**	**6 701**	**6 594**	**3 189**	**48.4%**

(1) دون اعتبار قرض السوق المالية و قيمته 1892 م د وقع سحبه في جانفي 2015،

(2) باعتبار 345 م د من قسط قرض صندوق النقد الدولي (689.7 م د).

موارد ميزانية الدولة

و تتأتى هذه الموارد أساسا من:

- ✓ تعبئة رقاع الخزينة القابلة للتنظير: 1637 م د،
- ✓ استعمال قرض البنك الافريقي للتنمية وقع سحبه في سبتمبر 2015 و استعماله في 2016: 409 م د
- ✓ استعمال قسط من قرض صندوق النقد الدولي: 345 م د،
- ✓ القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة : 230 م د،
- ✓ القروض الخارجية المعاد إقراضها للمؤسسات العمومية: 101 م د.

هيكلة السحوبات الخارجية

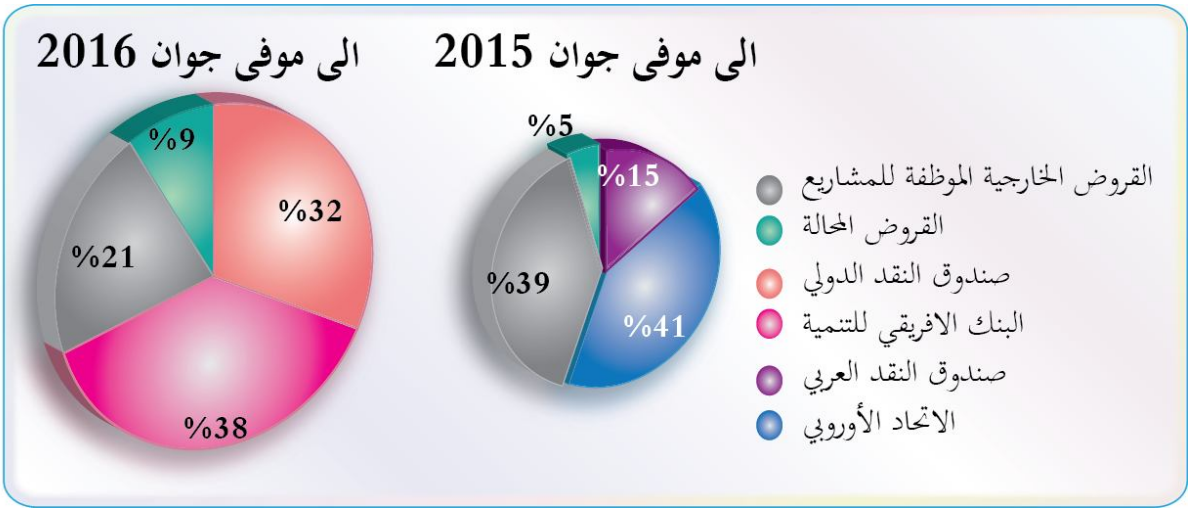

%الانجاز

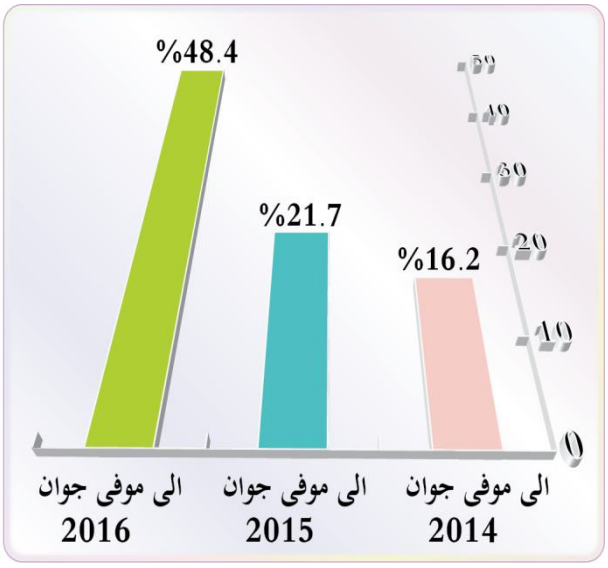

و بالرجوع الى قانون المالية الأصلي لسنة 2016، شهدت موارد الاقتراض و الخزينة نسبة انجاز في حدود 48% في موفى جوان 2016 مقابل 22% في موفى جوان 2015 و 16% في موفى جوان 2014.

نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2016 حوالي 14089 م د في موفى جوان 2016 مقابل 11624 م د في موفى جوان 2015 مسجلة بذلك تطورا بـ2465 م د أو 21% يتأتى بالأساس من:

- تطور نفقات التصرف بـ1408 م د أو 18% يعود أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور بـ 18%،
- تطور نفقات التنمية بـ782 م د أو 51% يعود أساسا إلى التسريع في انجاز المشاريع،
- ارتفاع تسديد فائدة الدين العمومي لحد 167 م د أو 19%.

و يبين الجدول التالي هيكلة و تطور نفقات ميزانية الدولة:

	2014		2015		2016		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
نفقات التصرف	7 663	17 285	7 768	17 228	18 620	9 175	49.3%
نفقات التنمية	1 050	4 792	1 523	4 799	5 401	2 304	42.7%
القروض	159	376	75	222	100	136	135.5%
خدمة الدين العمومي	2 259	4 865	2 258	4 613	5 130	2 473	48.2%
الجملة	**11 132**	**27 318**	**11 624**	**26 862**	**29 250**	**14 089**	**48.2%**

هيكلة نفقات ميزانية الدولة

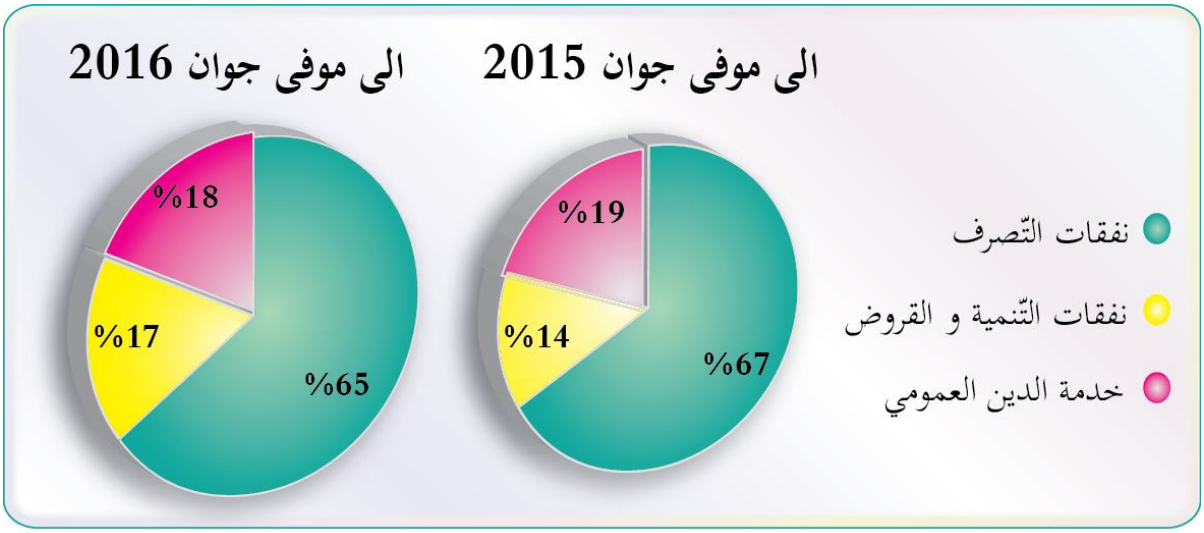

%الانجاز

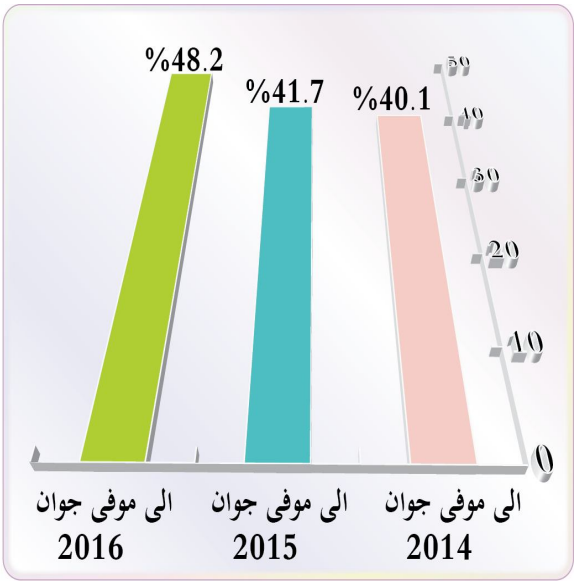

وبالرجوع إلى تقديرات قانون المالية لسنة 2016 سجلت النفقات في موفى جوان 2015 نسبة انجاز في حدود 48% مقارنة بنسبة انجاز في حدود 42% في موفى جوان 2015.

I. نفقـات التصـرف

بلغت نفقات التصرف في موفى جوان 2016 حوالي 9175 م د مقابل 7768 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك ارتفاعا بـ1408 م د أو 18% ناتجا بالأساس عن:

- ارتفاع ملحوظ في نفقات التأجير العمومي بـ1050 م د أو 18%، مقابل زيادة بـ463 م د أو 9% في نفس الفترة من السنة السابقة.
- زيادة في نفقات دعم المواد الأساسية بـ189 م د أو 35%، مقابل تراجع بـ84 م د أو 13% في نفس الفترة من السنة السابقة.

هيكلة و تطور نفقات التصرف

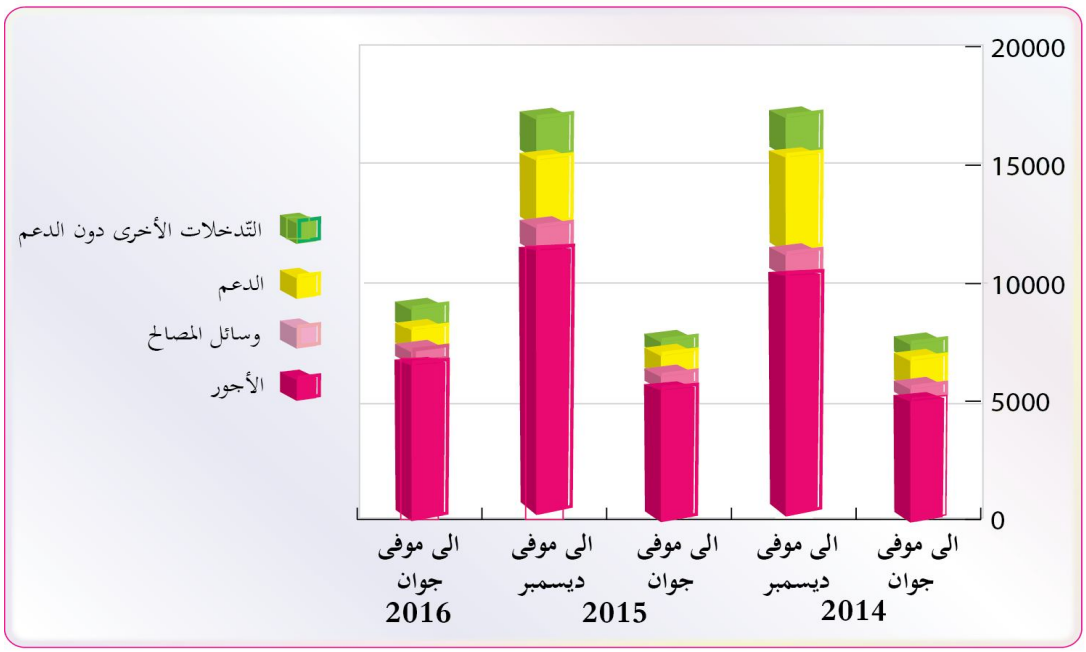

نفقات ميزانية الدولة

يستأثر القطاع الاجتماعي بـ63% من نفقات التصرف موجهة أساسا الى وزارتي التربية و التعليم العالي و البحث العلمي التي تستأثر بدورها بثلثي نفقات التصرف بالعلاقة مع أهمية نفقات الأجور في هذه الوزارات (2785 م د أو 30% من نفقات التصرف).

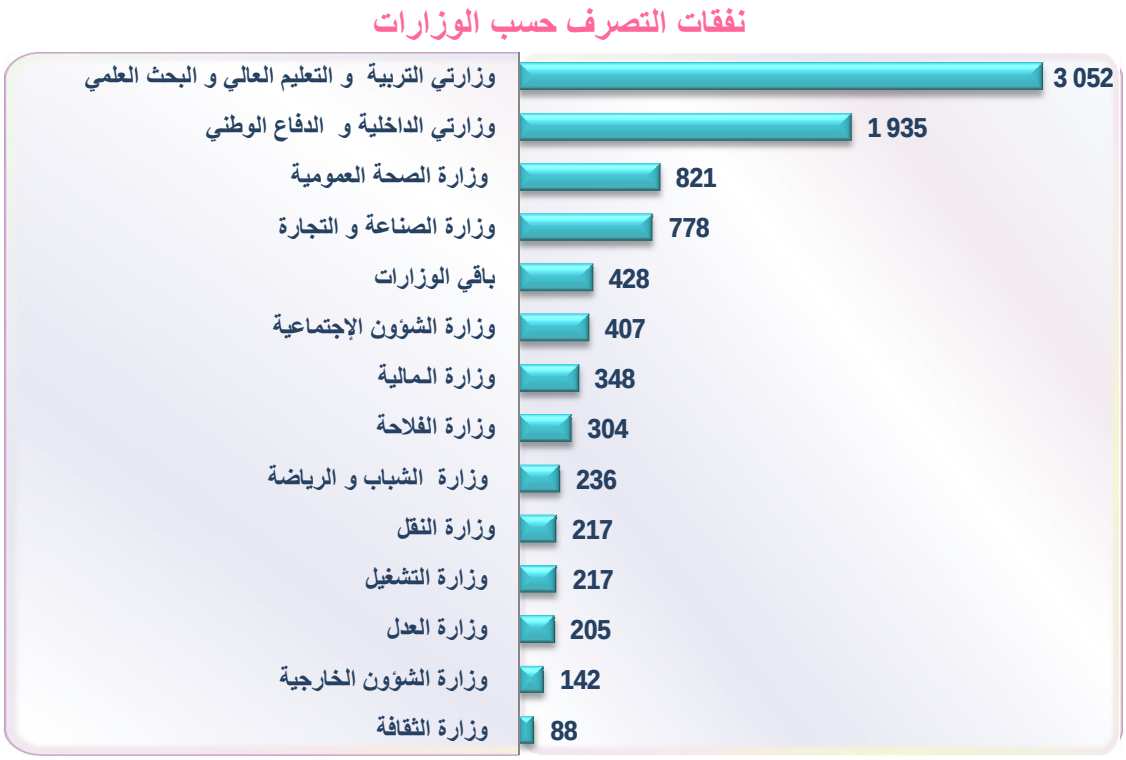

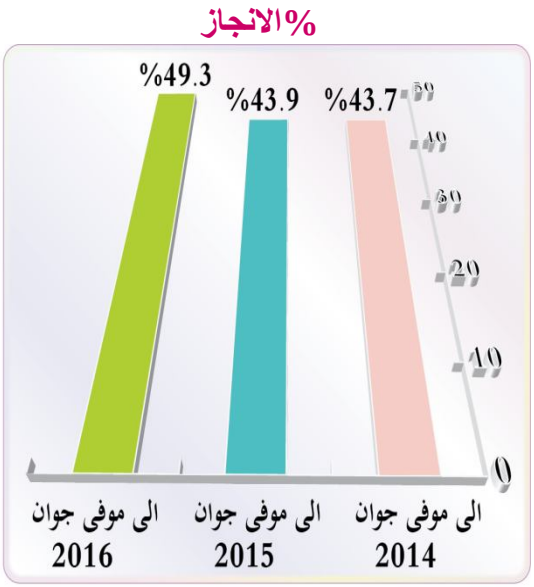

و بالرجوع إلى قانون المالية الأصلي لسنة 2016 شهدت نفقات التصرف نسبة انجاز في حدود 49% في موفى جوان 2016 و بلغت نسبة انجاز نفقات التأجير العمومي 52%.

1. الأجــور

بلغت نفقات الأجور إلى موفى جوان 2016 حوالي 6805 م د مقابل 5754 م د في موفى جوان 2015 أي زيادة بـ1050 م د أو 18% بالعلاقة مع الزيادة في الأجور بعنوان:

- البرنامج العام ابتداءا من غرة جانفي 2016،
- تفعيل الاتفاقيات السابقة،
- الترقيات الاستثنائية لفائدة الأساتذة و المعلمين.

علما و أنه تم حصر الانتدابات بعنوان سنة 2016 أساسا في حدود خريجي مدارس التكوين و وزارات الداخلية والدفاع والعدل وبعض القطاعات ذات الأولوية.

✓ **تطور بعض المؤشرات التي تخص الأجور**

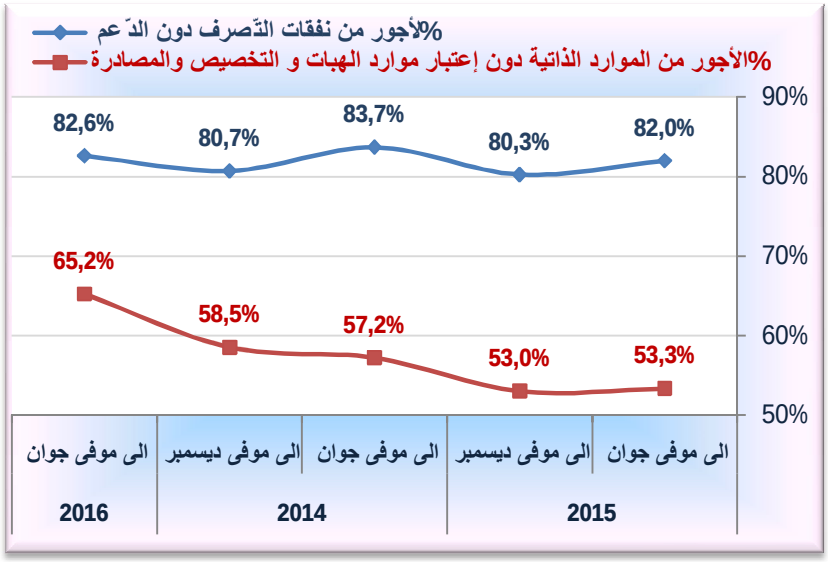

تمثل نفقات الأجور حوالي ثلثي الموارد الذاتية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات و المصادرة، و تحتل منابا هاما من نفقات التصرف دون الدعم أي حوالي 83% الى موفى جوان 2016.

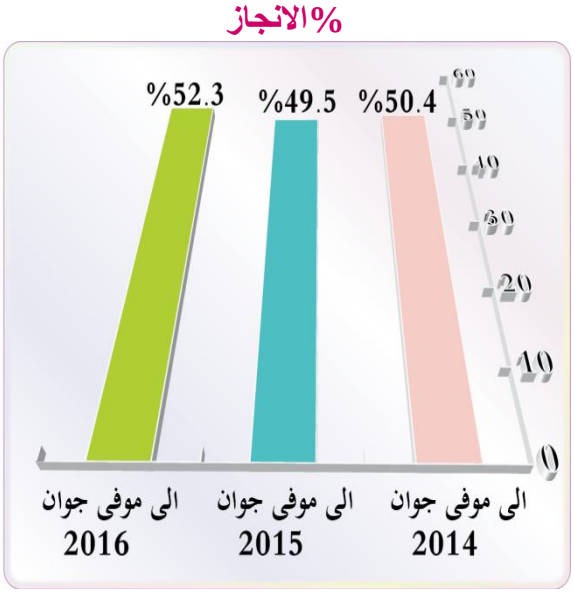

تجاوزت نسبة الانجاز لنفقات التأجير العمومي النصف لتبلغ 52% في السداسي الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي مقابل 49% في نفس الفترة من السنة السابقة.

2. وسائل المصالح

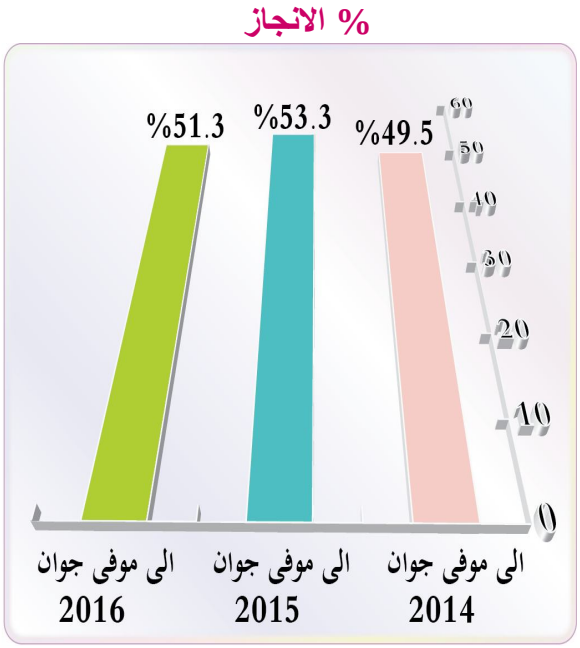

بلغت نفقات وسائل المصالح الى موفى جوان 2016 حوالي 541 م د مقابل 548 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي تراجع بـ1% أو 7 م د.

3. التدخلات و التحويلات

❖ نفقات الدعم

بلغت النفقات الموجهة للدعم في موفى جوان 2016 حوالي 940 م د مقابل 892 م د في موفى جوان 2015 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ48 م د أو 5% يعود أساسا إلى ارتفاع في دعم المواد الأساسية بـ189 م د أو 35% و بالرغم من عدم تسجيل نفقات بعنوان دعم المحروقات.

و بالرجوع إلى قانون المالية الأصلي لسنة 2016 سجلت نفقات الدعم نسبة انجاز في حدود 36%.

توزيع نفقات الدعم

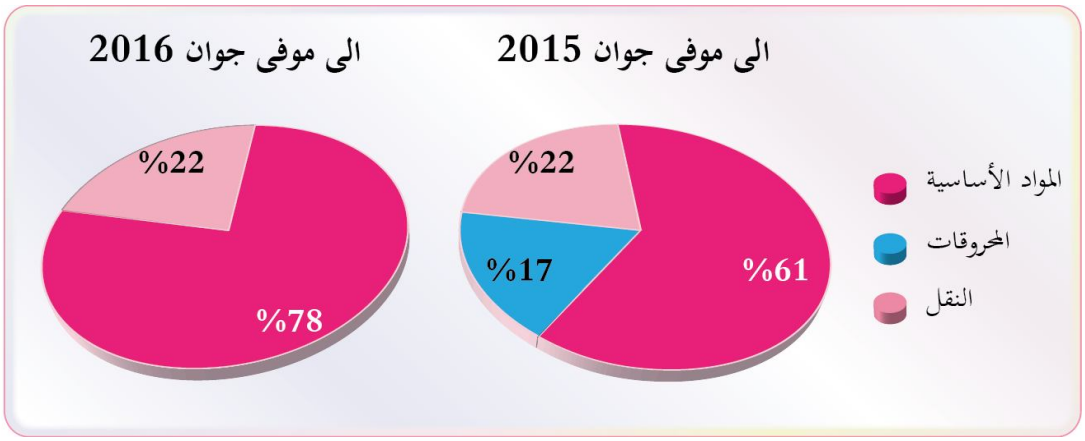

✓ تطور بعض المؤشرات التي تخص نفقات الدعم

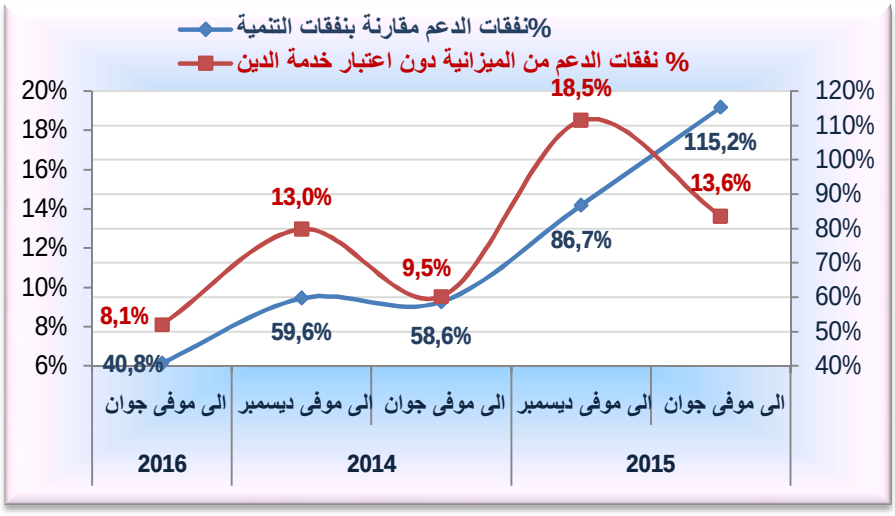

- **دعم المحروقات:** لم تسجل إلى موفى جوان 2016 أي اعتمادات بعنوان دعم المحروقات و ذلك بالعلاقة مع تراجع سعر برميل النفط بالأسواق العالمية ليبلغ معدل 38 دولار للبرميل مقابل 58 إلى موفى جوان 2015 و 55 مقدرة.

علما و أن كمية الإنتاج المحلي من النفط الخام و الغاز الطبيعي تراجعت على التوالي إلى 1.180 مليون طن و 1.104 مليون طن معادل نفط مقابل 1.291 مليون طن و 1.243 مليون طن معادل نفط خلال السداسي الأول من سنة 2015.

و تجدر الإشارة إلى أنه تم تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي للأسعار في جويلية 2016 فتم تخفيض سعر البنزين العادي بـ60 مليم للتر (من 1200 مليم للتر الى 1140 مليم للتر) و تخفيض سعر بنزين50 بـ30 مليم للتر (من 1450 مليم الى 1420 مليم للتر) في حين حافظ البنزين بدون رصاص على نفس السعر (1650 مليم للتر).

- **دعم المواد الأساسية:** بلغت النفقات الموجهة لدعم المواد الأساسية 732 م د في موفى جوان 2016 مقابل 543 م د في موفى جوان 2015 أي زيادة بـ189 م د أو 35% بالعلاقة مع ارتفاع أسعار الصرف و بالرغم من تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية. تهم الزيادة المذكورة دعم الحبوب بـ175 م د.

توزيع نفقات دعم المواد الأساسية

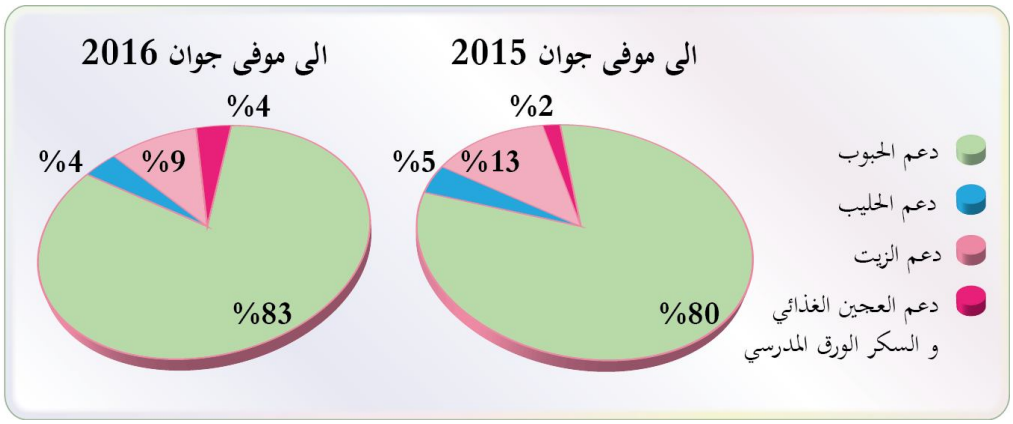

- **دعم النقل:** شهدت نفقات الدعم في قطاع النقل ارتفاعا بـ8 م د أو 4% (من 200 م د في موفى جوان 2015 إلى 208 م د في موفى جوان 2016) مسجلة بذلك نسبة انجاز في حدود 48% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2015.

و تجدر الإشارة إلى أن الشركات الجهوية للنقل تستأثر بـ55% من نفقات دعم النقل أو 115 م د تليها شركة النقل بتونس بـ30% أو 63 م د.

❖ التدخلات الأخرى دون الدعم

بلغت التدخلات دون الدعم في السداسي الأول من سنة 2016 حوالي 890 م د مقابل 573 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها سجلت ارتفاعا بـ 317 م د أو 55% ناتج بالخصوص عن ارتفاع المنح الموجهة للفئات محدودة الدخل بـ175 م د بالعلاقة مع الترفيع في عدد العائلات المنتفعة بهذه المنح، و ارتفاع المنح و القروض الجامعية بـ74 م د بالعلاقة مع الترفيع في المنح الجامعية على 3 أقساط بداية من العودة الجامعية 2016/2015.

توزيع نفقات التدخل دون الدعم

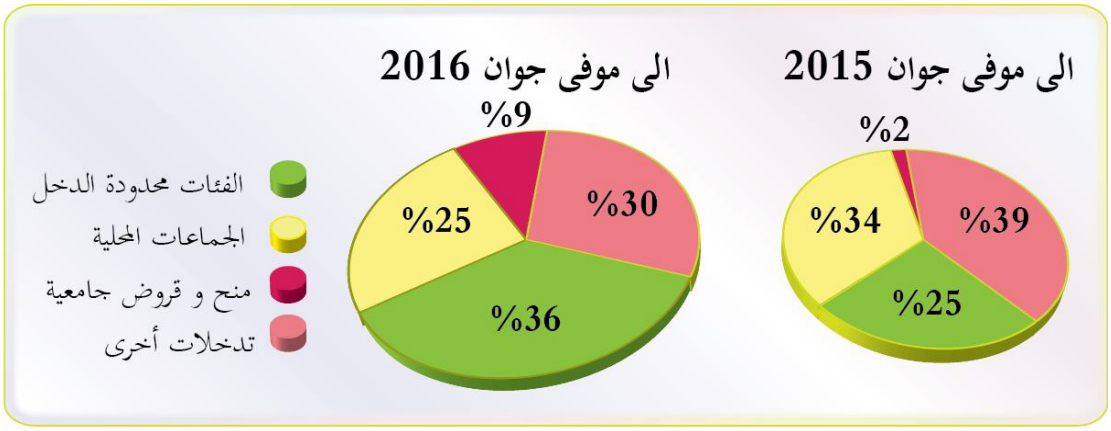

II. نفقـات التنميـة و القروض

بلغت نفقات التنمية و القروض 2440 م د في موفى جوان 2016 مقابل 1598 م د في موفى جوان 2015 مسجلة بذلك تطورا بـ53% أو 842 م د.

	2014		2015		2016		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
نفقات التنمية	**1 050**	**4 792**	**1 523**	**4 799**	**5 401**	**2 304**	**42.7%**
الإستثمارات المباشرة	560	1 634	749	2 356	2 590	1 247	48.2%
التمويل العمومي	238	2 163	418	1 407	1 545	549	35.5%
إستثمارات الدولة على القروض الخارجية	100	470	208	494	517	230	44.5%
صناديق الخزينة	153	526	147	542	599	279	46.5%
نفقات غير موزعة					150		0.0%
القروض	**159**	**376**	**75**	**222**	**100**	**136**	**135.5%**
القروض الخارجية المعاد إقراضها	13	125	25	178	100	101	100.8%
قروض وتسبقات الخزينة الصافية	146	251	51	44		35	
الجملة	**1 209**	**5 168**	**1 598**	**5 021**	**5 501**	**2 440**	**44.4%**

و يعزى هذا التطور أساسا الى :

- تطور الاستثمارات المباشرة بـ 498 م د أو 66% يهم أساسا وزارة الدفاع الوطني بـ243 م د، وزارة الداخلية بـ87 م د و وزارة التربية بـ36 م د،
- تطور التمويل العمومي بمبلغ 130 م د أو 31% يهم أساسا وزارة التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي لحد 110 م د و وزارة الداخلية لحد 29 م د.

نفقات التنمية حسب الوزارات(*)

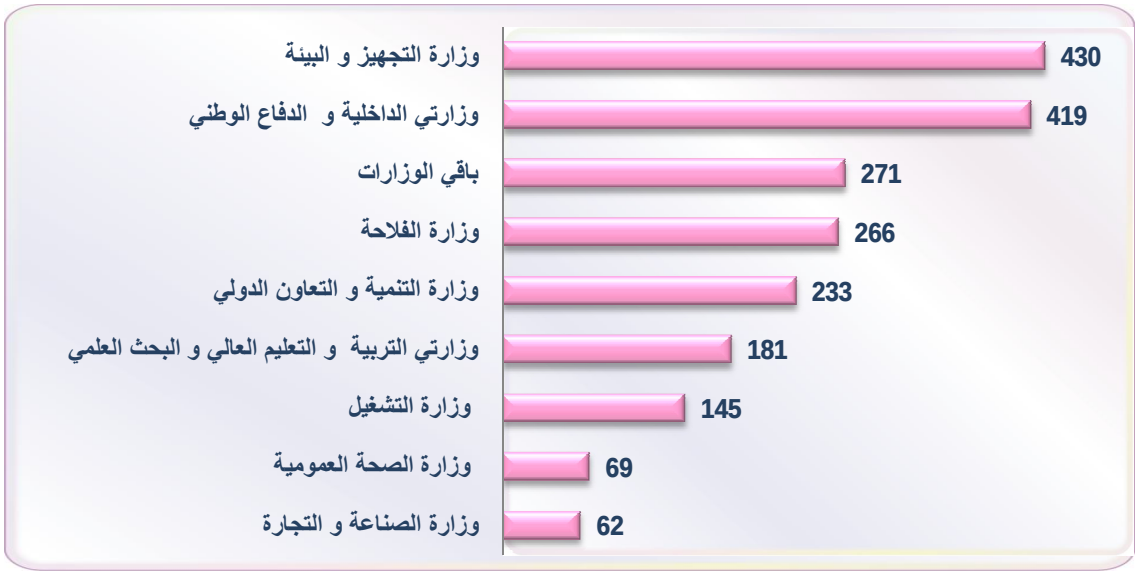

(*) دون اعتبار القروض و إستثمارات الدولة على القروض الخارجية

%الانجاز

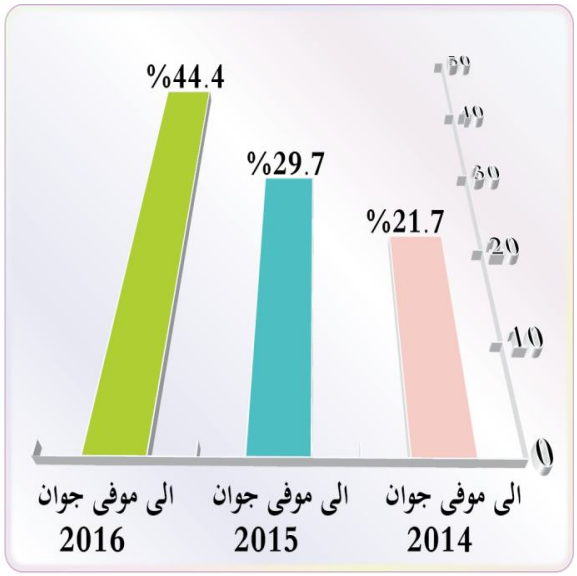

سجلت نفقات التنمية و القروض إلى موفى جوان 2016 نسبة انجاز في حدود 44% متأتية أساسا من الاستثمار المباشر بنسبة انجاز 48% و التمويل العمومي بنسبة انجاز 36 %.

III. خدمة الدين العمومي

بلغت خدمة الدين العمومي في موفى جوان 2016 حوالي 2473 م د مقابل 2258 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ215 م د أو 10%.

	2014		2015		2016		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
تسديد أصل الدين	**1 492**	**3 349**	**1 376**	**2 969**	**3 280**	**1 424**	**43.4%**
الدين الداخلي	976	2 277	794	1 792	1 915	812	42.4%
الدين الخارجي	516	1 072	582	1 177	1 365	612	44.9%
تسديد فائدة الدين	**768**	**1 516**	**882**	**1 644**	**882**	**1 049**	**56.7%**
الدين الداخلي	470	949	538	957	998	632	63.3%
الدين الخارجي	298	566	344	687	852	418	49.0%
الجملة	**2 259**	**4 865**	**2 258**	**4 613**	**5 130**	**2 473**	**48.2%**
الدين الداخلي	1 446	3 227	1 332	2 749	2 913	1 443	49.6%
الدين الخارجي	814	1 638	926	1 864	2 217	1 030	46.5%
جملة حجم الدين العمومي	**37 583**	**41 054**	**41 711**	**46 104**	**50 354**	**52 209**	**103.7%**
الدين الداخلي	15 999	16 273	15 240	16 209	17 020	18 550	109.0%
الدين الخارجي	21 584	24 781	26 471	29 895	33 334	33 659	101.0%

تهم الزيادة المذكورة أساسا تسديد فائدة الدين العمومي بـ167 م د و تسديد أصل الدين العمومي بـ48 م د.

توزيع الدين العمومي

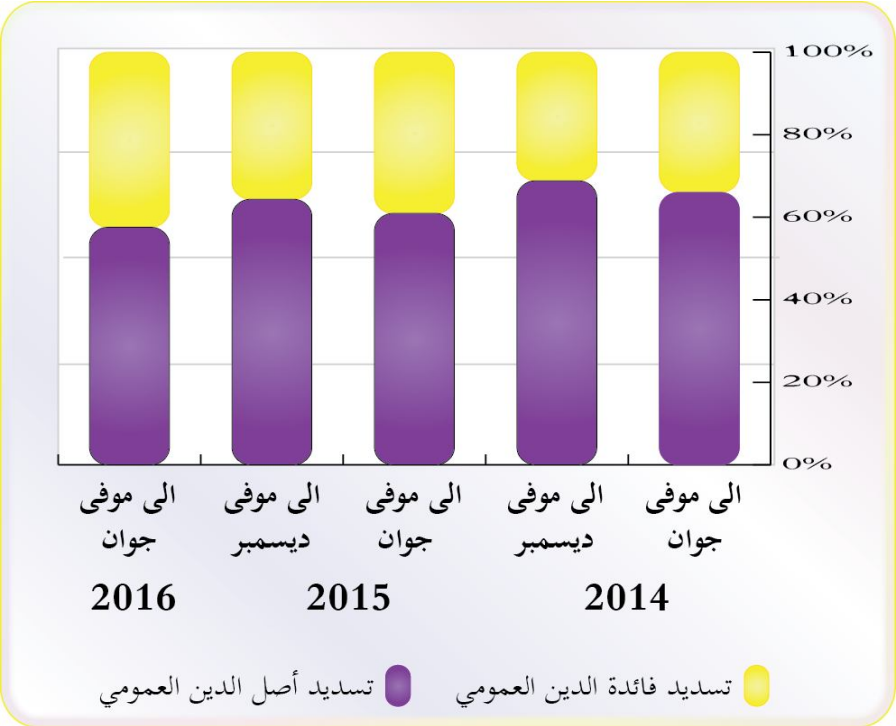

تواصل ارتفاع مناب فائدة الدين العمومي من جملة التسديدات من **34%** خلال السداسي الأول من سنة 2014 إلى **39%** خلال نفس الفترة من سنة 2015 إلى **42%** خلال نفس الفترة من سنة 2016 مقابل 36% مقدرة في قانون المالية الأصلي لسنة 2016.

و يعود هذا التباين بين الانجازات و التقديرات إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية الأساسية (الأورو و الدولار)

و قد بلغ مناب تسديد الدين العمومي الخارجي من جملة التسديدات خلال السداسي الأول من 2016 حوالي 42% مقابل 41% خلال السداسي الأول من 2015 و 43% مقدرة.

سجلت النفقات الموجهة لتسديد الدين العمومي إلى موفى جوان 2016 نسبة انجاز في حدود 48% متأتية أساسا من تسديد فائدة الدين العمومي بنسبة انجاز 56% و تسديد أصل الدين العمومي بنسبة انجاز في حدود 43 %.

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي في موفى جوان 2016 حوالي 52209 م د مقابل 41711 م د في موفى جوان 2015 أي زيادة بـ10498 م د أو 25% ناتجة عن توسع عجز ميزانية الدولة من جهة و انعكاس انخفاض قيمة صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية الرئيسية من جهة أخرى.

و يتوزع حجم الدين العمومي في موفى جوان 2016 إلى 64% دين خارجي و 36% دين داخلي.

هيكلة حجم الدين العمومي

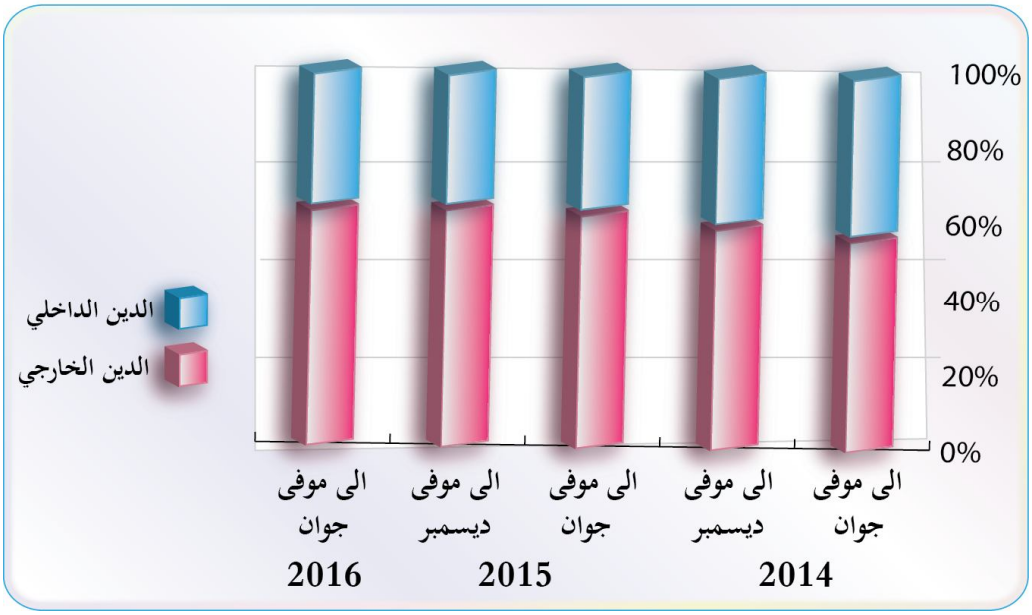

هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

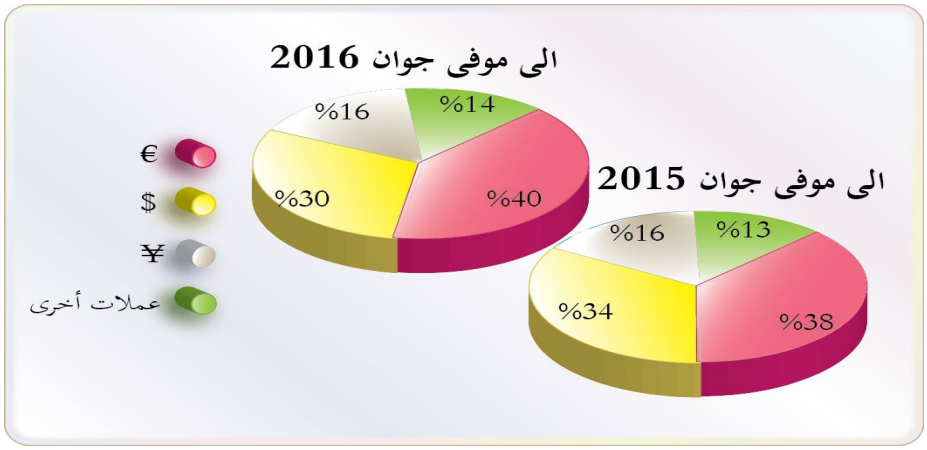

و تبقى عملة الأورو المكون الأساسي للدين الخارجي حيث تمثل **40%** من حجم الدين العمومي الخارجي في موفى السداسي الأول من سنة 2016 مقابل **38%** خلال نفس الفترة من سنة 2015.

عجز ميزانية الدولة و تمويله

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى جوان 2016 إلى عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة) في حدود 2231 م د مقابل 186 م د في موفى جوان 2015، و ذلك بالعلاقة مع تطور النفقات دون اعتبار أصل الدين بنسق أسرع من تطور الموارد الذاتية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة (24% و 4%).

وبالرجوع إلى تقديرات قانون المالية التكميلي، فإن العجز المسجل خلال السداسية الأولى من 2016 بلغ 2231 م د أي 61% من العجز المقدر لكامل السنة (3664 م د).

و قد تم تمويل هذا العجز كما يلي:

	2014		2015		2016		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
هبات خارجية	**1**	**370**	**97**	**292**	**150**	**0**	**0.0%**
مداخيل التخصيص				**0**	**0**	**397**	
مداخيل المصادرة		**96**	**0**	**70**	**200**	**70**	**35.0%**
الاقتراض الصافي الداخلي	**-240**	**1 055**	**139**	**-84**	**85**	**1 292**	**1517.9%**
الاقتراض الصافي فوق السنة	1 269	990	65	590	85	855	1005.5%
الاقتراضات	2 245	3 268	860	2 382	2 000	1 667	83.3%
التسديدات	976	2 277	794	1 792	1 915	812	42.4%
ايداعات الخزينة	-1 509	65	74	-674	0	437	
الاقتراض الصافي الخارجي	**-46**	**2 553**	**-51**	**3 816**	**3 229**	**473**	**14.6%**
الاقتراضات	469	3 625	531	4 993	4 594	1 085	23.6%
التسديدات	516	1 072	582	1 177	1 365	612	44.9%
الجملة	**-286**	**4 074**	**186**	**4 094**	**3 664**	**2 231**	**60.9%**

مذكرة منهجية

I. المصطلحات

قانون المالية : ينص قانون المالية لكل سنة عن جملة تكاليف الدولة و مواردها و يأذن بها في نطاق أهداف مخططات التنمية و حسب التوازن الاقتصادي و المالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي،

عجز ميزانية الدولة : هو الفارق بين الموارد الذاتية و جملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي،

الموارد الذاتية : تشتمل موارد ميزانية الدولة المداخيل الجبائية الإعتيادية والمداخيل غيرالجبائية الاعتيادية التي تكون العنوان الأول والمداخيل غير الاعتيادية وموارد الإقتراض التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل الموارد الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخيل الجبائية: تتكون من المداخيل الجبائية الاعتيادية (تمثل العنوان الأول و تنقسم إلى أداءات مباشرة (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات) و أداءات غير مباشرة (معاليم ديوانية، أداء على القيمة المضافة، معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى)) و الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخيل غير الجبائية: تتكون من عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية، مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري، استرجاع أصل القروض، مداخيل التخصيص، الهبات الخارجية، مداخيل المصادرة...

صناديق الخزينة: تشتمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة و حسابات أموال المشاركة و تفتح ضمن دفاتر أمين المال العام. تمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقابيض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية، تمثل أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية،

نفقات التصرف: تمثل الجزء الأول من النفقات و تتضمن التأجير العمومي، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي و نفقات التصرف لصناديق الخزينة و نفقات التصرف الطارئة،

نفقات التنمية: تتكون من الإستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة، نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة، نفقات التنمية لصناديق الخزينة، و نفقات التنمية الطارئة،

تسديد الدين العمومي: يهم تسديد فوائد الدين العمومي و تسديد أصل الدين العمومي.

II. الأساس القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالي، تكلف **الإدارة العامة للموارد و التوازنات** بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

III. مصدر البيانات

- منظومة "**رفيق**" لمداخيل ميزانية الدولة،
- منظومة "**سندة**" للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "أدب" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "سياد" لعمليات الدين الخارجي (الاقتراضات و التسديدات)،
- منظومة "**انصاف**" للتأجير العمومي.